A/C.3/33/L.65
1 December 1978
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
اللجنة الثالثة
البند ٧٨ من جدول الأعمال

خبرة البلدان في تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية
بعيدة المدى استهداها للتقدم الاجتماعي

البند ٨٠ من جدول الأعمال

أهمية عدالة توزيع الدخل القومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

التنمية الاجتماعية في العالم

تونس: مشروع قرار*

ان الجمعية العامة،

ألف

ان تشير الى القرار ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ بشأن اعلان التقدم والانماء الاجتماعي والى القرارين ٢٧٧١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ و ٨٤/٣١ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الحالة الاجتماعية في العالم،

وان تشير كذلك الى القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٠ بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية والى القرارين ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦)

* مشروع القرار مقدم من وفد تونس باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء

في مجموعة السبعة والسبعين .

المؤرخين في أول أيار/ مايو ١٩٧٤ بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد والى القرار ٣٢٨١ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ بشأن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والى القرار ٣٣٦٢ (د ٤ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى ،

واقناعا منها بأن تحسين ظروف حياة الشعوب وخاصة في البلدان النامية يتوقف على تقدمها الاقتصادى والاجتماعى السريع ،

وان ترى مع ذلك أن معدل التقدم الاجتماعى - الاقتصادى المرجو في البلدان النامية تعرقه ضخامة الصعاب الاقتصادية التي تواجهها هذه البلدان من جراء النظام الاقتصادى الدولى المجحف الذى ساد حتى الآن ،

وان ترى كذلك أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في العالم تتميز بتدهور الحال - الاقتصادية في البلدان النامية والهوة التي لا تكف عن الاتساع بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ،

وان ترى كذلك أن هدف زيادة الدخل القومى بالأرقام الحقيقية للبلدان النامية وتقدمها الاجتماعى يقتضى تغييرات عميقة في هيكل النظام الاقتصادى العالمى الحالى كما ينص على ذلك البرنامج وكذلك الاعلان المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

وان ترغب في القضاء السريع الكامل على العقبات التي تواجه التقدم الاقتصادى والاجتماعى للشعوب وخاصة الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى والعدوان والاحتلال أو السيطرة الاجنبية وجميع الأشكال الأخرى لعدم المساواة واستغلال الشعوب ،

وان تذكر الجوانب الاجتماعية في وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ،

وان تحيط علما بتقرير الأمين العام الذى وضع على أساس المعلومات المقدمة من الحكومات بشأن خبرة البلدان فيما يتعلق بتحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى استهدفا للتقدم الاجتماعى (١) ،

١ - تؤكد من جديد حق جميع الدول غير القابل للتصرف في مواصلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية بحرية وفي ممارسة سيادتها التامة والكاملة على جميع مواردها الطبيعية ؛

٢ - وترحب بالمشاركة الفعالة والمتزايدة لجميع افراد المجتمع في البرامج الاقتصادية والاجتماعية للتنمية .

- ٣ - وتؤكد كذلك من جديد أن القضاء على جميع أشكال التبعية والاضطهاد مثل العدوان والاحتلال الاجنبي والاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى تمثل شرطا مسبقا للتقدم الاجتماعى والاقتصادى فى العالم ؛
- ٤ - وتحث البلدان المتقدمة النمو على إعمال التغييرات الهيكلية المتضمنة فى القرارات الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد التى ترمى الى القضاء على الظلم والاختلال اللذين يميزان العلاقات الاقتصادية الدولية والتى تعد ضرورية لتقدم البلدان النامية ؛
- ٥ - وتطلب الى لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التخطيط الانمائى والمجلس الاقتصادى والاجتماعى واللجان الاقليمية اىلاء اهتمام خاص للدراسات والتحليلات المتعلقة بخبرة البلدان بشأن انجاز التغييرات الاجتماعية والاقتصادية البعيدة المدى استهدافا للتقدم الاجتماعى ؛
- ٦ - وترجو من الأمين العام ، عند وضع تقارير بشأن الحالة الاجتماعية فى العالم أن يأخذ فى الاعتبار العلاقات الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وكذلك الحالة الشاملة للبلدان النامية فى العلاقات الاقتصادية الدولية ؛
- ٧ - وترى كذلك أن الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة يجب أن تبرز بصورة ملائمة ضرورة أن يحدد كل بلد فى اطار خطته وأولوياته الانمائية سياسة تنمية اجتماعية ملائمة تضع فى الاعتبار هيكله الاجتماعى - الاقتصادى ودرجة التنمية التى بلغها ؛
- ٨ - وترجو لجنة التنمية الاجتماعية أن تنظر فى دورتها التاسعة والعشرين فى التقرير عن الحالة الاجتماعية فى العالم فى اطار اعمال الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة وأن تبلغ توصياتها للجنة التحضيرية ؛
- ٩ - وترجو لجنة التخطيط الانمائى واللجان الاقتصادية الاقليمية ، فى مساهمتها فى أعمال اللجنة التحضيرية لاعداد الاستراتيجية الانمائية الجديدة ، أن تكفل ادماج أهداف التنمية الاجتماعية فى الاستراتيجية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ؛

بـ

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى القرار ٣٢٧٣ (د - ٢٩) المؤرخ فى ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الذى أكدت فيه الجمعية العامة من جديد حق كل دولة فى اجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية استهدافا للتقدم الاجتماعى وضرورة مواصلة دراسة خبرة البلدان فى هذا المجال ، والقـــرار ٢٠٧٤ (د - ٦٢) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى المؤرخ فى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٧ الذى يـرجو

من الأمين العام تقديم تقرير بشأن نتائج أعمال مختلف الوكالات المتخصصة وأجهزة منظومة الأمم المتحدة بشأن توزيع الدخل القومي ؛

وقد درست تقرير الأمين العام بشأن التوزيع العادل للدخل القومي (٢) ؛

١ - تؤكد أن التقدم الاجتماعي لجميع البلدان يقتضي ، في جطة امور ، توزيعا عادلا ومنصفا للدخول على المستويين الوطني والدولي ؛

٢ - وترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين وبواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا بشأن استنتاجات الدراسة المطلوبة في القرار ١٠٨٦ (٣٩) .